مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس - التاريخ - آذار 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.05.27.06

# الثورات العربية في القرن العشرين:
# دراسة تحليلية مقارنة بين ثورة 23 يوليو في مصر وثورة 14 تموز في العراق

م.م. سهاد فاروق إبراهيم // جامعة تكريت - كلية الآداب - قسم التاريخ
Suhad.f23@tu.edu.iq

**مستخلص:**

هدفت الدراسة إلى تحليل الثورات العربية التي اندلعت خلال القرن العشرين ، من حيث الأسباب التي أدّت إلى اندلاعها ، والتطورات التي صاحبتها ، والتداعيات التي خلّفتها على مختلف المستويات ، واتبعت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي ، إذ جمعت المعطيات من مصادر تاريخية ووثائقية ، ثم تحليلها في سياقها السياسي والاجتماعي. كما تم توظيف المنهج المقارن لمقاربة التشابه والاختلاف بين النموذجين الثوريين المصرية والعراقية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، أبرزها هنا أن الاستبداد السياسي ، والفساد ، والتبعية الاقتصادية شكّلت عوامل محورية لاندلاع الثورات ، وأن القوى العسكرية تولت دورًا رئيسيًا في تغيير الأنظمة ، لكن غياب المؤسسات الديمقراطية أعاق استكمال مسار التحول السياسي المنشود ، كما خلّفت تلك الثورات آثارًا بعيدة المدى في تشكيل الهويات الوطنية وترسيخ مفاهيم الاستقلال والسيادة.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة قراءة الثورات العربية ضمن سياقها الواقعي ، وتشجيع الدراسات المقارنة، وتعزيز الوعي الوطني لدى الأجيال الجديدة من خلال إدراج تلك الأحداث في المناهج التعليمية ، والعمل على دعم نظم سياسية ديمقراطية تُعزّز المشاركة الشعبية وتحمي مكتسبات الشعوب.

**الكلمات المفتاحية:** ثورة 23 يوليو، ثورة 14 تموز، مصر، العراق، دراسة تحليلية مقارنة.

# Arab Revolutions in the 20th Century: A Comparative Analytical Study Of the July 23 Revolution in Egypt and the July 14 Revolution in Iraq

Suhad Farook Ibraheem // Tikrit University College of Arts, History Deportment
Suhad.f23@tu.edu.iq

**Abstract:**

This study aimed to analyze the Arab revolutions that erupted during the 20th century, examining the causes that led to their outbreak, the developments that accompanied them, and the repercussions they had at various levels. The study employed a historical-analytical approach, gathering data from historical and documentary sources and analyzing it within its political and social context. A comparative approach was also used to explore the similarities and differences between the Egyptian and Iraqi revolutionary models.

The study reached several conclusions, the most important of which are that political despotism, corruption, and economic dependency were key factors in triggering the revolutions, and that the military played a major role in regime change. However, the absence of democratic institutions hindered the completion of the desired political transition. These revolutions also had far-reaching effects on shaping national identities and reinforcing the concepts of independence and sovereignty.

The study recommended the need to re-examine the Arab revolutions within their real-world context, to encourage comparative studies, and to foster national awareness among new generations by incorporating these events into educational curricula. It also recommended working to support democratic political systems that promote public participation and protect the rights of the people.

**Keywords:** July 23 Revolution, July 14 Revolution, Political Change, Egypt, Iraq, Comparative analytical study.

## المقدمة

يُعدّ القرن العشرون مرحلة مفصلية في التاريخ العربي، إذ شهدت عدة دول عربية تحولات سياسية كبرى نتيجة ثورات شعبية هدفت إلى التحرر من الاستعمار أو إسقاط الأنظمة الملكية والعسكرية. جاءت هذه الثورات نتيجة تراكم الإحباطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأطلقت حراكًا جماهيريًا واسعًا سعى لإقامة دول مستقلة تحقق العدالة والمساواة والتنمية. ويتناول هذا البحث بالتحليل الخلفيات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى اندلاع تلك الثورات، مع التركيز على نموذجين بارزين هما ثورة 23 يوليو 1952 في مصر وثورة 14 تموز 1958 في العراق، متتبعًا مسار تطورهما والقوى الفاعلة فيهما وآثارهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخليًا وإقليميًا.

**اشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في محاولة فهم أعمق لطبيعة الثورات العربية في القرن العشرين من منظورٍ مقارن، إذ تبرز الفجوة الواضحة بين الأهداف الكبرى التي رفعتها تلك الثورات – كالتحرر من الاستعمار، وبناء أنظمة ديمقراطية عادلة – وبين ما تحقق فعليًا على أرض الواقع من نتائج اقتصرت غالبًا على تغيير شكل النظام السياسي دون إصلاح جوهري في بنية الحكم أو العلاقات الاجتماعية.

لقد أفرزت التحولات السياسية والاقتصادية التي رافقت الثورتين المصرية والعراقية تحديات متباينة، حيث نجحت الأولى في تحقيق مشروع قومي وتنموي واسع النطاق، بينما واجهت الثانية اضطرابات داخلية وصراعات على السلطة. هذه المقارنة تثير تساؤلات جوهرية حول ما إذا كانت الاختلافات في السياقين التاريخي والسياسي تمثل عاملًا حاسمًا في تحديد مآلات الثورات ونتائجها.

كما أن دراسة التجربتين معًا تتيح تحليل أوجه التشابه والاختلاف بينهما في الأسباب، والمسارات، والتداعيات، مما يسهم في فهم أعمق لمسار الثورات العربية كظاهرة تاريخية مركبة.

ومن هنا ينطلق التساؤل الرئيسي للبحث وهو:

ما أوجه المقارنة بين ثورتي يوليو 23 في مصر وتموز 14 في العراق من حيث الأسباب، والمسارات، والنتائج، والتداعيات السياسية والاجتماعية؟

**اسئلة البحث:**

1. ما هي الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية في القرن العشرين، وبخاصة ثورتي 23 يوليو في مصر و14 تموز في العراق؟
2. كيف تطورت الأحداث منذ انطلاق الثورتين المصرية والعراقية وصولًا إلى المراحل الحاسمة في مسارهما؟
3. ما أوجه التشابه والاختلاف بين السياقين المصري والعراقي في طبيعة الثورتين، من حيث الظروف والعوامل المؤثرة؟
4. ما أبرز التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على الثورتين في مصر والعراق على المدى القريب والبعيد؟
5. كيف ساهمت ثورتا 23 يوليو و14 تموز في تشكيل الهوية الوطنية والقومية في العالم العربي؟

**اهمية البحث:**

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول إحدى أكثر الفترات التاريخية تأثيرًا في تشكيل الواقع العربي الحديث، وهو القرن العشرون، الذي شهد سلسلة من الثورات المفصلية في عدد من البلدان. فالثورات العربية لم تكن مجرد أحداث عابرة، بل

كانت محركات رئيسية للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويكتسب البحث أهمية خاصة من خلال تركيزه على نموذجين مركزيين هما: ثورة 23 يوليو 1952 في مصر وثورة 14 تموز 1958 في العراق، باعتبارهما تجسيدًا حيًا لمعركة الشعوب ضد الفقر والاستبداد والهيمنة الأجنبية، كما يُمثل كل منهما مرحلة تحول نحو أنظمة جمهورية ذات طابع قومي، كما تسهم الدراسة في تقييم الإرث الذي خلّفته هذه الثورات، وفهم تأثيراتها المتراكمة على مسارات الحكم والهوية الوطنية والاستقرار الإقليمي، مما يجعلها مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بالتاريخ السياسي والاجتماعي للعالم العربي.

**اهداف البحث:**

1. تحليل الأسباب الجوهرية وراء اندلاع الثورات العربية في القرن العشرين.
2. تتبع المراحل التطورية لكل من ثورتي مصر والعراق من لحظة الانفجار الثوري إلى ما بعد سقوط الأنظمة.
3. إبراز الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى لتلك الثورات.
4. المقارنة بين النموذجين المصري والعراقي لفهم أعمق لاختلاف السياقات والنتائج.
5. تقييم دور الثورات في ترسيخ مفاهيم السيادة الوطنية والتحرر من الاستعمار أو الأنظمة الاستبدادية.

**منهج البحث:**

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب في تناول الأحداث التاريخية وتحليل سياقاتها ودوافعها وتطوراتها، فقد تم الرجوع إلى الوثائق والمراجع التاريخية لتفسير العوامل التي قادت إلى اندلاع الثورات، مع تحليل المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي صاحبتها.

كما تم توظيف المنهج المقارن عند دراسة ثورتي مصر والعراق، وذلك لإبراز أوجه التشابه والاختلاف في الأسباب والمسارات والنتائج.

## المبحث الاول : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لثورتي مصر والعراق: رؤية مقارنة:

### أولا: اسباب قيام ثورتي يوليو 1952 و 14 تموز/ يوليو 1958 فى العراق:

شهدت مصر في منتصف القرن العشرين واحدة من أبرز التحولات السياسية والاجتماعية في تاريخها المعاصر، تمثلت في ثورة 23 يوليو 1952، التي قادها مجموعة من ضباط الجيش المصري، وعُرفت لاحقًا باسم «حركة الضباط الأحرار»، ولم تكن تلك الثورة حدثًا مفاجئًا أو معزولًا، بل جاءت نتيجة تراكم طويل من الأزمات والتناقضات التي عانى منها المجتمع المصري في مختلف النواحي، ويمكن فهم تلك الثورة في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي شكلت مجتمعة بيئة حتمية لانفجار الثورة.

**الأسباب الاقتصادية**

قبل ثورة يوليو 1952 عانت مصر من أزمة اقتصادية حادة تمثلت في تركّز الثروة والأراضي الزراعية بيد قلة من الإقطاعيين ورجال المال، بينما عاشت غالبية الشعب، خصوصًا الفلاحين، في فقر مدقع؛ إذ لم يملك أكثر من 70٪ منهم أرضًا أو كانوا يزرعون مساحات ضئيلة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية وانتشار الجوع والبطالة.[1]

(1) عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 تاريخنا

قبيل ثورة يوليو اتسمت السياسات الاقتصادية في مصر بخدمة مصالح الأجانب والشركات متعددة الجنسيات، مع غياب خطط واضحة للتصنيع والتنمية[1]، واعتماد مفرط على الزراعة التقليدية، مما أدى إلى انسداد اقتصادي عميق ولّد شعورًا عامًا بالظلم والحاجة إلى تغيير جذري.[2]

**الأسباب الاجتماعية**

شهدت مصر في النصف الأول من القرن العشرين أزمة اجتماعية عميقة تمثلت في انتشار الفقر والأمية وتردي التعليم والصحة، إذ اقتصر التعليم على الطبقات الميسورة وحُرم منه ملايين الفقراء[3]، كما برزت مظاهر التمييز الطبقي بشكل واضح، ما ولّد إحباطًا عامًا بين فئات الشعب. إلى جانب ذلك، ساهمت البطالة في المدن وانخفاض الأجور وسوء ظروف العمل في تأجيج الغضب الشعبي، وانعكست هذه الأوضاع في تصاعد الاحتجاجات والإضرابات العمالية والطلابية. وقد زاد فشل النظام في معالجة الأزمات من شعور المصريين بفقدان العدالة والمساواة داخل المجتمع.[4]

أدت البطالة وتدني الأجور وسوء ظروف العمل إلى تصاعد الغضب بين الشباب، وانعكس ذلك في موجات من الاحتجاجات والإضرابات العمالية والطلابية المطالبة بتحسين المعيشة وإنهاء الظلم الاجتماعي، بينما فشل النظام في معالجة الأزمات، مما عمّق شعور المجتمع بفقدان العدالة والمساواة.[5]

**الأسباب السياسية**

سياسيًا، عانت مصر قبل ثورة يوليو من حكم ملكي فاقد للشرعية تسيطر عليه المحسوبية والفساد، ويخضع لنفوذ بريطاني واسع. لم يحظَ الملك فاروق بثقة الشعب أو الجيش، واعتُبر رمزًا للتبعية، فيما اتسمت الحياة السياسية بالجمود والانقسام مع تراجع الأحزاب الوطنية وغياب الديمقراطية الحقيقية.[6]

أدت هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين عام 1948 إلى كشف ضعف المؤسسة العسكرية وسوء الإدارة السياسية، مما أهان الكرامة الوطنية وزاد النقمة الشعبية[7]، ودفع ضباط الجيش للتفكير في إصلاح جذري عبر إسقاط النظام وإقامة حكم جديد يمثل إرادة الشعب.[8]

كان حريق القاهرة عام 1952 حدثًا مفصليًا كشف فشل النظام الملكي وعجزه عن السيطرة على الفوضى، بعد أن دمرت النيران أكثر من 700

القومي فى سبع سنوات 1959-1952، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1989، ص123-115

(1) طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1987، ص26

(2) محمد محمود السروجي، دراسات فى تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار المعارف، الاسكندرية، 1998، ص202-201

(3) وفيق عبد العزيز فهمي، قضية الجلاء وثورة 23 يوليو 1952، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 2008، ص35

(4) محمد محمود السروجي، دراسات فى تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص202-201

(5) رزيقة شحم، الثورة المصرية 1952 الاسباب-المباديء - الانجازات، رسالة ماجستير، جامعه غرداية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، قسم العلوم الانسانية، شعبة تاريخ، 2017، ص34-32

(6) جيلبرت سينوية، البكباشي والملك الطفل مذكرات من مصر، ترجمة: محمد التهامى العماري، منشورات الجمل، بيروت، 2015، ص105-101

(7) نواف نصار، حرب السويس وشروق الناصرية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2011، ص163

(8) صلاح منتصر، من عرابي الى عبد الناصر، دار الشروث، القاهرة، 2003، ص44

منشأة. أثار الحريق غضبًا شعبيًا واسعًا[1]، وعمّق الشعور بعدم قدرة الحكومة والملك فاروق على حماية مصالح الشعب، مما جعله محفزًا مباشرًا لثورة 23 يوليو والإطاحة بالنظام الملكي.[2]

وهكذا، جاءت ثورة 23 يوليو 1952 كاستجابة طبيعية لتلك التراكمات الحادة من الفشل الاقتصادي، والانحدار الاجتماعي، والفساد السياسي، لتشكل نقطة تحول تاريخية في حياة الشعب المصري، وتفتح صفحة جديدة نحو التغيير الوطني والاجتماعي الشامل.

**أما اسباب قيام ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 فى العراق:**

في ضوء الأوضاع التي عاشها العراق قبيل ثورة 14 تموز / يوليو 1958، يمكن تصنيف أسباب قيام الثورة إلى ثلاثة محاور رئيسية: أسباب اجتماعية، وأسباب اقتصادية، وأسباب سياسية، تفاعلت جميعها لتشكل الأرضية الخصبة التي فجّرت الغضب الشعبي وأدت إلى سقوط النظام الملكي الهاشمي، وإقامة النظام الجمهوري.

**الأسباب الاجتماعية**

شهد المجتمع العراقي قبل الثورة حالة من التمييز الطبقي والفوارق الاجتماعية الحادة بين فئة صغيرة من الإقطاعيين وأصحاب النفوذ، وبين الأغلبية الساحقة من الفلاحين والعمال الذين عانوا من الفقر والحرمان، فقد كانت ملكية الأراضي الزراعية متركزة بيد عدد محدود من العائلات الإقطاعية التي سيطرت على الريف، بينما عاش معظم الفلاحين في ظروف مأساوية، يعملون في أراضٍ لا يملكونها، ويخضعون لأنظمة استغلالية ظالمة. كما أدى تدهور الخدمات العامة في التعليم والصحة والإسكان إلى ازدياد معاناة الطبقات الشعبية.[3]

ومن جانب آخر، عانى الجنود وصغار الضباط من التمييز داخل المؤسسة العسكرية، إذ كانت المناصب العليا حكراً على أبناء الطبقة الأرستقراطية أو من المقربين من البلاط الملكي، ما خلق شعوراً بالإحباط والظلم الاجتماعي لدى فئة الشباب العسكريين، ودفعهم إلى التفكير في التغيير، إضافة إلى ذلك، كان تأثر الشعب العراقي بالحركات القومية العربية وبالثورة المصرية عام 1952 عاملاً مهماً في تنامي الوعي الاجتماعي والسياسي، وإدراك أهمية العدالة والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.[4]

**الأسباب الاقتصادية**

على الرغم من الثروات الكبيرة التي كان يمتلكها العراق، خصوصاً في مجال النفط، إلا أن العوائد الاقتصادية لم تنعكس على حياة المواطنين، حيث بقيت السياسات الاقتصادية خاضعة للتبعية البريطانية وشركات النفط الأجنبية التي استحوذت على معظم العائدات، كما شهدت البلاد ارتفاعاً حاداً في الأسعار وغلاء المعيشة، في حين بقيت الأجور متدنية، مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي

(1) لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر 1936-1952، مكتبة مدبولى، ط2، القاهرة، 1996، ص 18

(2) عبد الرحمان الرافعي، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 (الكفاح فى القتال - حريق القاهرة - وزارات الموظفين- اسباب الثورة - فاورق يمهد للثورة)، ص120-117.

(3) جاسم كاظم العزاوى ، مذكرات ثورة 14 تموز اسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، 1990، ص 132-131.

(4) الوقائع العراقية، 23 تموز 1958.

للطبقات الفقيرة والمتوسطة.[1]

وكانت الزراعة تعاني من تخلف شديد نتيجة غياب الإصلاح الزراعي واستمرار سيطرة الإقطاع، أما القطاع الصناعي فكان ضعيفاً يعتمد على الاستيراد من الخارج، مما جعل الاقتصاد هشاً وتابعاً، كما تفاقمت مشكلة البطالة خصوصاً بين الشباب والخريجين، في ظل غياب فرص العمل والتنمية الاقتصادية المتوازنة.[2]

وقد ساهمت هذه الظروف في توليد شعور بالاحتقان لدى مختلف فئات المجتمع، خاصة العمال والطلبة والموظفين، الذين رأوا أن النظام الملكي عاجز عن تلبية احتياجاتهم، مما جعل التحرك نحو الثورة مطلباً اقتصادياً واجتماعياً في آنٍ واحد.[3]

**الأسباب السياسية**

يُعد الجانب السياسي من أبرز العوامل التي دفعت إلى قيام ثورة 14 تموز، إذ كان النظام الملكي في العراق نظاماً تابعاً لبريطانيا منذ تأسيسه عام 1921، واستمر النفوذ البريطاني في توجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة، فالاتفاقيات التي عقدها النظام مع بريطانيا، مثل معاهدة 1930، رسخت التبعية السياسية والعسكرية، وأبقت العراق تحت السيطرة الغربية، كما كانت الحكومة تتسم بالاستبداد وتقييد الحريات العامة، حيث جرى قمع الحركات الوطنية وملاحقة المعارضين، مما خلق حالة من الغليان السياسي داخل المجتمع.[4]

إضافة إلى ذلك، فشل النظام الملكي في تحقيق الوحدة الوطنية، إذ تصاعدت الخلافات الطائفية والقومية، وازدادت حدة التنافس بين الأحزاب السياسية، كما أثارت سياسة الانضمام إلى حلف بغداد عام 1955 استياءً واسعاً بين العراقيين، لأنها رُؤيت كأداة للهيمنة الأجنبية.[5]

في هذا السياق، برز تنظيم الضباط الأحرار الذي استلهم تجربة الضباط الأحرار في مصر، وعمل سرّاً للتخطيط لإسقاط النظام الملكي، وبفعل التدهور السياسي وفقدان الشرعية الشعبية، جاءت الثورة في 14 تموز 1958 لتضع حداً للملكية وتقيم نظاماً جمهورياً يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية.[6]

ويرى الباحث أن ثورة 14 تموز كانت نتيجة تراكم الظلم الاجتماعي، والتدهور الاقتصادي، والتبعية السياسية، وقد مثلت لحظة تاريخية حاسمة في مسار العراق الحديث، فتحت الباب أمام مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

**ثانياً: مقارنة بين الثورة العراقية والثورة المصرية:**

تُعد ثورة 23 يوليو 1952 في مصر وثورة 14

(1) Sluglett ,Peter:(2007),Britain in Iraq: Contriving King and Country ,New York, Columbia University Press, p.1

(2) جاسم كاظم العزاوى ، مذكرات ثورة 14 تموز اسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، ص132-131.

(3) مقال بعنوان الاكراد يدعمون الجمهورية العراقية بحماس، جريدة صوت الشعب الشيوعية الاسرائيلية، الثلاثاء 29 يوليو 1958، ص314

(4) وليد حمدى الاعظمي، الكورد وكوردستان فى الوثائق البريطانية – دراسة تاريخية وثائقية، لندن، مطابع سجل العرب، 1992، ص9.

(5) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، ط1، بيروت، دار الفارابي، 1996، ص-445 446

(6) ناديه صلاح عبد الشافي محمد شاهين، اثر ثورة 14 تموز 1958 على اكراد العراق، ص35

تموز 1958 في العراق من أبرز الثورات العربية في القرن العشرين، إذ شكلتا نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنطقة العربية من خلال الإطاحة بالنظامين الملكيين، وفتح الطريق أمام بناء أنظمة جمهورية ذات توجه قومي واستقلال سياسي.

**الأسباب المشتركة للثورتين:**

اشتركت الثورتان في عدد من الأسباب الجوهرية، أبرزها الفساد السياسي والتبعية الأجنبية وتدهور الأوضاع الاجتماعية.

- في مصر، جاءت الثورة نتيجة استبداد الملك فاروق، وهيمنة النفوذ البريطاني، واتساع الفجوة الطبقية، وفشل النظام الملكي في إدارة البلاد خصوصاً بعد هزيمة 1948 في فلسطين.
- أما في العراق، فقد تفاقم الغضب الشعبي بسبب سيطرة النخبة الملكية على الثروة والسلطة، واستمرار الوجود البريطاني، وازدياد الفقر والبطالة، إلى جانب تأثر الضباط العراقيين بالتجربة الناصرية في مصر.

**النتائج السياسية والاجتماعية:**

- في مصر، أسفرت الثورة عن إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، وتنفيذ الإصلاح الزراعي، وتأميم قناة السويس عام 1956، ما عزز السيادة الوطنية. غير أن النظام الجديد اتجه نحو الحكم الفردي وتقييد الحريات السياسية.
- أما في العراق، فقد أنهت الثورة الحكم الهاشمي، وأعلنت الجمهورية، وألغت الأحلاف العسكرية مع الغرب، وسعت لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أنها سرعان ما واجهت انقسامات سياسية وصراعات داخلية أدت إلى عدم الاستقرار.

**أوجه التشابه والاختلاف بين الثورتين:**

- التشابه: الثورتان قامتَا ضد الظلم الاجتماعي والتبعية للاستعمار، وسعتا لبناء دولة عربية مستقلة ذات سيادة.
- الاختلاف: الثورة المصرية اتسمت بالوحدة والقيادة المستقرة التي جسدها جمال عبد الناصر، في حين اتسمت الثورة العراقية بعدم الاستقرار السياسي وتعدد الانقلابات.

لذلك نستخلص إن الثورتين شكلتا حركتين تحرريتين قوميتين لهما أثر بالغ في الوعي العربي الحديث؛ فبينما حققت الثورة المصرية مشروعاً قومياً تنموياً، ظلت الثورة العراقية تعاني من اضطرابات داخلية حالت دون تحقيق أهدافها الكاملة.

## المبحث الثاني:
## تطورات الثورات العربية:

في العراق، فقد شهدت ثورة 14 تموز 1958 تطورات مختلفة، فبعد الإطاحة بالنظام الملكي على يد الضباط، اتخذت الثورة مسارًا حادًا وعنيفًا، تمثل في إعدام العائلة المالكة والنخب المرتبطة بها[1]، وقد دخل العراق مباشرة في مرحلة من الصراع السياسي الداخلي بين التيارات القومية واليسارية والدينية، حاول عبد الكريم قاسم أن يتبنى نهجًا وطنيًا يقوم على الاستقلال السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إصلاحات اقتصادية، مثل توزيع الأراضي على الفلاحين[2].

---

(1) ميفان عارف عبد الرحمن البادي، الحركة القومية الكوردية التحررية فى كوردستان الجنوبية (العراق) 14 تموز 1958: 8 شباط 1963، رسالة ماجستير، قسم تاريخ، كلية الاداب، جامعه صلاح الدين، العراق، 2002، ص44-40

(2) عبد الفتاح على يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية ، ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، ط1، اربيل، مؤسسة موكرياني للطباعه والنشر، 2001،

لكن سرعان ما تصاعدت الصراعات السياسية، وبدأ الانقسام في بنية السلطة الجديدة، لا سيما مع تزايد الخلاف بين قاسم وحزب البعث، وفي عام 1963، أُطيح بقاسم عبر انقلاب دموي، ما أدخل العراق في سلسلة من الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي[1]، على عكس المسار المصري، لم يتمكن العراق من الحفاظ على استقرار ثوري طويل الأمد، بل تحوّلت الثورة إلى سلسلة من الصراعات على السلطة.

أما في مصر، في مصر، جاءت ثورة 23 يوليو بطابع حاد وعنيف منذ لحظاتها الأولى، إذ نجحت «حركة الضباط الأحرار» في إنهاء الحكم الملكي وإجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد، سرعان ما اتجهت القيادة الثورية بقيادة محمد نجيب ثم جمال عبد الناصر إلى فرض سيطرة كاملة على الحكم الجديد، عبر إصدار قوانين الإصلاح الزراعي، وإلغاء الألقاب الملكية، والتخلص من بقايا الإقطاع السياسي والاجتماعي، وقد رافق هذه الإجراءات مسار صدامي لبناء دولة مركزية قوية، تبنّت مشروعًا وطنيًا للتحرر والتنمية، شمل تأميم قناة السويس عام 1956، والمواجهة المسلحة مع الاستعمار البريطاني والفرنسي، إلى جانب إطلاق خطط للتصنيع والتعليم.[2]

غير أن هذه التحولات لم تخلُ من مظاهر القمع والاستبداد، فقد واجه النظام الجديد المعارضة السياسية بالبطش والتضييق، خاصة ضد جماعة الإخوان المسلمين والقوى التقليدية الأخرى، كما عمد إلى حل الأحزاب وتقييد الحريات العامة. وبذلك اتخذت الثورة المصرية، شأنها شأن الثورة العراقية، منحًى عنيفًا في ترسيخ سلطتها، رغم ما حمله المشروع الناصري من شعارات قومية وإصلاحات اقتصادية واجتماعية ملموسة.[3]

وتُظهر مقارنة التطورات في هذين النموذجين أن الثورات العربية، رغم انطلاقتها من دوافع متشابهة، قد تتخذ مسارات مختلفة بناءً على التكوينات السياسية والاجتماعية، وطبيعة القيادة، ومدى وجود رؤية استراتيجية لإدارة المرحلة التالية لسقوط النظام القديم.

وهكذا، فإن تطورات الثورات العربية في القرن العشرين تعكس طبيعة معقدة ومركبة، يتداخل فيها الطموح الشعبي مع مصالح النخب، وتحديات البناء الوطني مع ضغوط الخارج، مما جعل نتائج هذه الثورات متفاوتة بين النجاح الجزئي، والتراجع، والانقسام.

## المبحث الثالث:
## تداعيات الثورات العربية:

### اولاً: انجازات ومكاسب العراق من ثورة 14 تموز 1958:

أدت ثورة 14 تموز في العراق إلى تدشين مرحلة جديدة في العلاقة بين الدولة والمجتمع بمختلف مكوّناته، بعد سنوات من التهميش والتمييز

ص88 ؛ مسعود بارزاني، البارزاني وحركة التحرر الكردية (14 تموز 11-1958 ايلول 1961) ج2، ط2، دار كاوا للطبع والثقافة الكردية، بيروت، 1997، ص47.

(1) جبران اسكندر رفيق، انهيار حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب 8 شباط 1963، جامعه الانبار، كلية الاداب، 2023، ص3-1.

(2) احمد حمروش، ثورة 23 يوليو: مصر والعسكريون- مجتمع جمال عبد الناصر-عبد الناصر والعرب، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص89-82.

(3) جمال نصار، التجربة السياسية للاخوان المسلمين فى مصر بعد ثورة يناير- الدور والتاثير وافاق المستقبل، مجلة رؤية تركية، المجلد6، العدد1، 2017، ص136.

خلال العهد الملكي، فقد استُقبلت الثورة بترحيب شعبي واسع، باعتبارها فرصة لإعادة النظر في أوضاع الفئات الاجتماعية والسياسية المختلفة، وفتح الطريق أمام مشاركة أوسع في الحياة العامة، وترسيخ مبادئ المساواة والعدالة، والاعتراف بحقوق جميع المواطنين في إطار دولة جمهورية تسعى إلى بناء نظام أكثر شمولًا واستقلالًا.

كما أقدمت الحكومة الثورية على إصدار قرارات عفو شملت العديد من المعتقلين السياسيين الذين كانوا في السجون خلال العهد الملكي بسبب معارضتهم أو مشاركتهم في حركات احتجاجية سابقة، وقد مثّل هذا العفو خطوة تصالحية هدفت إلى طي صفحة الماضي، وفتح المجال أمام انفراج سياسي واجتماعي أوسع، بما عزز الثقة بين الدولة الجديدة ومختلف القوى الوطنية، ومهّد الطريق لمشاركة أكبر في بناء النظام الجمهوري وترسيخ الاستقرار الداخلي.[1]

ومن أبرز التداعيات الإيجابية لثورة 14 تموز 1958، صدور الدستور المؤقت الذي أكد على مبدأ المساواة بين المواطنين، ورسّخ فكرة الشراكة الوطنية بين مكونات المجتمع العراقي كافة، باعتبارها أساسًا لبناء دولة جمهورية تسعى إلى تحقيق العدالة والحرية وتعزيز الانتماء المشترك»[2]،

كما عملت الثورة على توسيع قاعدة المشاركة السياسية عبر تشكيل مجلس السيادة كأعلى سلطة تنفيذية في البلاد آنذاك، وإشراك ممثلين عن مختلف القوى الوطنية فيه، إضافة إلى تعيين وزراء من شرائح متعددة في حكومة الثورة، وقد نص الدستور المؤقت على أن العراق يقوم على أساس التعاون بين جميع مواطنيه، مع احترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، وترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية في إطار دولة موحدة، بما مثّل خطوة تاريخية غير مسبوقة مقارنة بالعهد الملكي[3].

كان هذا القرار من أبرز خطوات حكومة الثورة، إذ فتح آفاقًا جديدة لتعزيز الوحدة الوطنية والتلاحم بين مختلف مكونات الشعب العراقي، ومنحهم دورًا أكبر في المشاركة السياسية وصياغة الهوية الوطنية الجامعة، وقد مثّل ذلك نقلة نوعية في علاقة الدولة بالمجتمع، بعد أن اتسم العهد الملكي بالتهميش وضعف التمثيل، الأمر الذي أسس لمرحلة جديدة من التفاعل بين الحكومة المركزية والقوى الوطنية[4].

اتخذت حكومة الثورة خطوات مهمة في مجال التعليم والثقافة، حيث عملت على تعزيز التعددية اللغوية وتوسيع فرص التعليم في مختلف المناطق، وأُنشئت إدارات تابعة لوزارة المعارف لمتابعة

(1) غسان متعب الهيتي، على غازي احمد الردام، العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)، مجلة جامعه الانبار للعلوم الانسانية، العدد1، 2013، ص115.

(2) Romero ,Juan Lennart Michel :( 2008),The Iraqi revolution of 1958 and the search for security in the Middle East, Dissertation, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy The University of Texas at Austin,USA, p.204

(3) كاكه حمه صالح العسكري، القضية الكردية ولامركزية الحكم فى جمهورية العراق، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعه الدول العربية، القاهرة، 1992، ص191.

(4) عمار عباس محمود، الفكر السياسي لجلال الطالباني، رسالة ماجستير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعه الدول العربية، القاهرة، 2013، ص 78.

شؤون التربية والتعليم، كما حظي الدستور المؤقت للجمهورية العراقية، الذي أكد على مبدأ المساواة والاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع القوميات، بترحيب واسع بين فئات المجتمع، وقد عبّر العديد من الوفود الشعبية عن دعمها للجمهورية الجديدة ورغبتها في بناء دولة مزدهرة يسودها العدل والمساواة بين المواطنين كافة، بعيدًا عن سياسات التمييز والإقصاء التي ميّزت العهد الملكي».[1]

شهدت هذه المرحلة إنجازات ثقافية مهمة، تمثلت في توسيع مجالات التعليم وإتاحة المجال لتطوير مؤسسات ثقافية جديدة تهتم بالتراث والهوية الوطنية بمختلف مكوّناتها، فقد تم تأسيس مدارس ومعاهد، وافتتاح أقسام أكاديمية متخصصة في الجامعات، مثل القسم الكردي في كلية الآداب بجامعة بغداد عام 1959، إلى جانب نشاطات ثقافية متنوعة رعتها الدولة أو سمحت بها، كالمراكز الثقافية الأجنبية التي ساهمت في تعليم اللغات وإقامة العروض المسرحية والسينمائية، وقد أدت هذه الأنشطة إلى تنشيط الحركة الأدبية والفكرية، وإبراز دور الكُتّاب والشعراء عبر مؤسسات مثل اتحاد الكُتّاب العراقيين، مما جعل الثقافة إحدى أدوات التغيير وبناء الهوية الوطنية في ظل الجمهورية الجديدة.[2]

**ثانيًا: تداعيات ثورة 23 يوليو 1952 في مصر**

في مصر، كانت تداعيات ثورة 23 يوليو واسعة وشاملة، حيث أدّت إلى إعادة تشكيل الدولة والمجتمع.

**على الصعيد السياسي**، كان اول اهداف الثورة المصرية هو التخلص من الاستعمار الذي سيطر على البلاد لفترة طويلة من الزمن يستنزف خيراته ويهدر كرامة الانسان المصري ويسخر اقتصاده الخدمة أغراضه ومصالحه، وقد حققت الثورة هذا الهدف وذلك بأن وجهت أول ضرباتها ضد أعوان الاستعمار، كما نجحت الثورة في تحقيق الاستقلال الذاتي لمصر بعد جلاء الانجليز قواتهم عن مصر.[3]

كما تم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية 18 يوليو 1953م، وحُلَّت الأحزاب السياسية، وأُنشئ نظام حكم مركزي بزعامة جمال عبد الناصر، وعلى الرغم من النزعة الاستبدادية التي صاحبت ذلك، فإن الثورة رسّخت فكرة الدولة الوطنية المستقلة.[4]

**اقتصاديًا**، أحدثت الثورة اقامة عدالة اجتماعية، حيث ادركت الثورة المصرية حجم التباين الطبقى والتمايز الاجتماعي الذي يربط بنظام الاقطاع وسيطرة الاحتكار على مؤسسات الدولة، فلم تكن قرارات تحديد الملكية الزراعية وتاميم الشركات الكبرى ذات بعد اقتصادي فقط بل زات ابعاد اجتماعية ضخمة ادت بالتقريب بين بقات المجتمع، وتطلبت النهضة الاجتماعية عقب ثورة يوليو برنامجا ضخما لتحقيق العدالة الاجتماعية فوضعت تشريعات كثيرة من اجل زياده نصيب الفرد من الخدمات واتاحة تكافؤ الفرص فى التعليم والثقافة.[5]

---

(1) ناديه صلاح عبد الشافي محمد شاهين، اثر ثورة 14 تموز 1958 على اكراد العراق، مجلة بحوث، المجلد5، العدد1، 2025، ص38.

(2) المصدر السابق، ص40.

(3) اسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر ، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ، الرياض، 1993، ص45.

(4) االمصدر السابق، ج1، ص44.

(5) رزيقة شحم، الثورة المصرية 1952 الاسباب-المباديء-الانجازات، ص59.

كما بادرت الثورة المصرية بالقضاء على الإقطاع الذي سيطر على الغالبية العظمى من فلاحي مصر وذلك عن طريق تحديد الملكية الزراعية والذي تم بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي وذلك بهدف إعادة توزيع الملكية الزراعية، وقد شهدت الفترة من عام 1952م الى 1961م إعادة تكوين المجتمع الزراعي في مصر وذلك بمنع كبار الملاك من التحكم في قوى الإنتاج الزراعي.[1]

كما تم القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، حيث نجحت الثورة في تحقيق التحرر الاقتصادي وكسر الاحتكار والخروج من سيطرة رأس المال على الحكم وتنظيم الاقتصاد القومي[2] وفق خطوط مرسومة وذلك من خلال خطوة 2 هامة وهي تأميم قناة السويس.[3]

**على المستوى العسكري**، تم اقامة جيش وطني قوي، فكان المبدأ أو الهدف الخامس للثورة المصرية هو إقامة جيش وطني قوي وفي سبيل ذلك حددت مهمة القوات المسلحة في حماية البلاد من أي اعتداء خارجي وأن تكون بمثابة القوة الرادعة في جميع الأقطار العربية، وقد بدأت أولى خطوات بناء جيش قوي بكسر احتكار السلاح عام 1955م وذلك بعقد صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، وبدأت عملية تنظيم الجيش وتزويده بالأسلحة الحديثة، وشمل التطوير إنشاء وحدات حديثة خاصة مثل وحدات المظلات والصاعقة وإدارة الحرب الكيميائية، كما تم إنشاء المصانع الحربية لمد القوات المسلحة بما تحتاجه من ذخائر، كما برز الإهتمام بنظم التدريب وإرسال البعثات إلى الدول الرئيسية التي يتم استيراد السلاح فيها وأتبعت مصر سياسة تدريب العسكريين العرب والأفارقة في المعاهد والكليات العسكرية المصرية.[4]

دوليًا، تحوّلت مصر إلى قوة إقليمية فاعلة، خاصة بعد تأميم قناة السويس عام 1956، والتصدي للعدوان الثلاثي، مما عزز من مكانة مصر عربيًا وأفريقيًا، كما دعمت الثورة حركات التحرر الوطني في العالم العربي وأفريقيا، وساهمت في بروز دور مصر كقائدة للكتلة الناصرية والقومية العربية.[5]

## الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة ثورتي 23 يوليو في مصر و14 تموز في العراق أن الثورات العربية في القرن العشرين شكّلت لحظات فارقة في مسار التاريخ السياسي والاجتماعي، حيث جاءت استجابة طبيعية للتراكمات من الفساد، والتبعية الأجنبية، والظلم الاجتماعي، لقد حملت تلك الثورات آمالًا واسعة في التحرر وبناء أنظمة جمهورية أكثر عدالة، لكنها واجهت في الوقت ذاته تحديات كبرى في ترجمة شعاراتها إلى واقع مستدام، فبينما نجحت في إسقاط الملكيات وإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية مهمة، إلا أنها سرعان ما اتجهت نحو تكريس الحكم الفردي وتقييد الحريات السياسية، مما أدى إلى فجوة بين الطموحات والنتائج الفعلية، ومن خلال المقارنة بين التجربتين المصرية والعراقية، يظهر أن كليهما اتسم بالحدة والعنف في ترسيخ

(1) نواف نصار، حرب السويس وشروق شمس الناصرية، ص52.
(2) المصدر السابق، ص55.
(3) امين هويدي، مجلة الوعي العربي، وزارة الاعلام، الكويت، 1987، ص25.
(4) نواف نصار، حرب السويس وشروق شمس الناصرية، ص47.
(5) اسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر ، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، ص46.

سلطته، مع اختلاف في طبيعة المشاريع الوطنية والآثار بعيدة المدى.

**النتائج:**

1. أظهرت الثورتان تشابهًا في الدوافع: الفساد، التبعية، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

2. اتسمت الثورة المصرية بمسار إصلاحي قومي، بينما اتخذت الثورة العراقية منحًى أكثر عنفًا في إسقاط النظام الملكي.

3. أسهم الإصلاح الزراعي في البلدين في تقليص نفوذ الإقطاع، لكنه لم يحقق العدالة الاجتماعية الكاملة.

4. أدت السياسات القمعية وتقييد الحريات إلى تقويض جانب من شرعية المشروعين الثوريين.

5. شكلت الثورتان محاولتين جادتين لإعادة صياغة الهوية الوطنية، لكنهما واجهتا تحديات الانقسامات الداخلية والصراع الإقليمي.

**التوصيات:**

1. ضرورة دراسة التجارب الثورية بعمق لاستخلاص دروس تاريخية تفيد في تجنب تكرار أخطاء الماضي.

2. تعزيز مفهوم المشاركة السياسية والشراكة الوطنية كبديل عن سياسات الإقصاء والتهميش.

3. ربط المشاريع القومية بخطط تنموية مستدامة تراعي العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

4. إعادة قراءة التاريخ الثوري العربي في مناهج التعليم لترسيخ الوعي النقدي لدى الأجيال الجديدة.

5. تشجيع الدراسات المقارنة بين الثورات العربية لفهم أوجه التشابه والاختلاف وتفسير نتائجها على المدى البعيد.

**المراجع:**

**المراجع العربية:**

1. احمد حمروش، ثورة 23 يوليو: مصر والعسكريون-مجتمع جمال عبد الناصر-عبد الناصر والعرب، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992
2. اسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر ، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ، الرياض، 1993
3. امين هويدي، مجلة الوعي العربي، وزارة الاعلام، الكويت، 1987
4. جاسم كاظم العزاوى ، مذكرات ثورة 14 تموز اسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، 1990.
5. جبران اسكندر رفيق، انهيار حكم عبد الكريم قاسم بانقلاب 8 شباط 1963، جامعه الانبار، كلية الاداب، 2023.
6. جمال نصار، التجربة السياسية للاخوان المسلمين فى مصر بعد ثورة يناير- الدور والتاثير وافاق المستقبل، مجلة رؤية تركية، المجلد6، العدد1، 2017.
7. جيلبرت سينوية، البكباشي والملك الطفل مذكرات من مصر، ترجمة: محمد التهامى العماري، منشورات الجمل، بيروت، 2015.
8. حسن شورش عمر، حقوق الشعب الكردي فى الدساتير العراقية، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2005،
9. ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة

راج ال محمد، ط1، بيروت، دار الفارابي، 1996
10. رزيقة شحم، الثورة المصرية 1952 الاسباب- المباديء-الانجازات، رسالة ماجستير، جامعه غرداية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، قسم العلوم الانسانية، شعبة تاريخ، 2017.
11. صلاح منتصر، من عرابي الى عبد الناصر، دار الشروث، القاهرة، 2003، ص44.
12. طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1987.
13. عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 تاريخنا القومي فى سبع سنوات 1952-1959، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1989.
14. عبد الرحمان الرافعي، مقدمات ثورة 23 يوليو 1952(الكفاح فى القتال - حريق القاهرة - وزارات الموظفين - اسباب الثورة - فاورق يمهد للثورة)، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1987.
15. عبد الفتاح على يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية ، ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، ط1، اربيل، مؤسسة موكرياني للطباعه والنشر، 2001.
16. عمار عباس محمود، الفكر السياسي لجلال الطالباني، رسالة ماجستير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعه الدول العربية، القاهرة، 2013.
17. غسان متعب الهيتي، على غازي احمد الردام، العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي)، مجلة جامعه الانبار للعلوم الانسانية، العدد1، 2013.
18. كاكه حمه صالح العسكري، القضية الكردية ولامركزية الحكم فى جمهورية العراق، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعه الدول العربية، القاهرة، 1992
19. لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر 1936-1952، مكتبة مدبولى، ط2، القاهرة، 1996.
20. محمد محمود السروجي، دراسات فى تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار المعارف، الاسكندرية، 1998.
21. مسعود بارزاني، البارزاني وحركة التحرر الكردية (14 تموز 1958-11 ايلول 1961) ج2، ط2، دار كاوا للطبع والثقافة الكردية، بيروت، 1997.
22. مقال بعنوان الاكراد يدعمون الجمهورية العراقية بحماس، جريدة صوت الشعب الشيوعيةالاسرائيلية،الثلاثاء29يوليو1958.
23. ميفان عارف عبد الرحمن البادي، الحركة القومية الكوردية التحررية فى كوردستان الجنوبية (العراق) 14 تموز 1958: 8 شباط 1963، رسالة ماجستير، قسم تاريخ، كلية الاداب،جامعه صلاح الدين،العراق،2002.
24. ناديه صلاح عبد الشافي محمد شاهين، اثر ثورة 14 تموز 1958 على اكراد العراق، مجلة بحوث، المجلد5، العدد1، 2025.
25. نواف نصار، حرب السويس وشروق الناصرية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2011.
26. وفيق عبد العزيز فهمي، قضية الجلاء وثورة 23 يوليو 1952، الدار القومية للطباعة، القاهرة، 2008.
27. الوقائع العراقية، 23 تموز 1958.

28. وليد حمدى الاعظمي، الكورد وكوردستان فى الوثائق البريطانية – دراسة تاريخية وثائقية، لندن، مطابع سجل العرب، 1992.

**المراجع الاجنبية:**

1. Sluglett ,Peter:(2007),Britain in Iraq: Contriving King and Country ,New York, Columbia University Press, p.1
2. Romero ,Juan Lennart Michel :( 2008),The Iraqi revolution of 1958 and the search for security in the Middle East, Dissertation, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy The University of Texas at Austin,USA, p.204